

الديمقراطية : المفاهيم والإشكالات

يقول الأستاذ ناجي علوش :
(ولكن هل يعني ذلك أن حكم الشعب قد تحقق تماماً؟ وأن الشعب يحكم نفسه بنفسه في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية الخ
إن الأمر ليس على هذا المستوى من البساطة، لأن التطور الذي حدث، وأسقط الحكم الفردي الوراثي، أقام حكم أقلية جديدة ؛ هي الأقلية المتمولة التي استعانت بنقمة العامة على الحكم المستبد، لتقيم سلطتها.

نحن إذن أمام حكم أقلية. ولكنها أقلية مختلفة عن أية أقلية سابقة، وهي تتسم بأمرين رئيسيين:
الأول: أنها تدير عملية إنتاج كبرى، تستوعب ملايين الملايين من البشر، وتنتج فوائض هائلة، وتسهم في التقدم الاقتصادي والعلمي والثقافي والعسكري، وبالتالي، فهي ليست أقلية معطلة لعملية الإنتاج والتقدم، ولا هي أقلية نهابة، دون أن يكون لها دور في الإنتاج، كما كان الأمر في عصور الفئات الحاكمة السابقة.

الثاني: أنها تقر للناس بأنهم أحرار، وأنهم متساوون أمام القانون، وأصحاب حقوق طبيعية في حرية العقيدة والرأي والنشر، وأن لهم جميعاً حقوقاً متساوية في المساهمة في اتخاذ القرارات التي تنصب على المجتمع كله، وتمس حياة كل فرد فيه. وتطلق هذه الأقلية شعار "المنافسة الحرة"، و"المساواة في الفرص".

ولكن هذه المنافسة الحرة، تسفر دائماً عن انتصار الأقلية المتمولة، لأنها تدير عملية الإنتاج الكبرى،

وتملك رأس المال، وتتصرف بإمكانات هائلة، لا تجعل سائر الشعب قادراً على منافستها. ولأن هذه الأقلية، تبني قواها لتستطيع قيادة الدولة، وتعبئ قطاعات من الشعب لمصلحتها، وتملك من إمكانات السيطرة، ما يجعلها قادرة على إضعاف أي تبلور سياسي أو نقابي مناوئ، وعلى سحق كل قوة إذا كانت تهدد النظام القائم، حتى ديمقراطياً. وهذه الأقلية لا تكتفي باستخدام أجهزة الدولة، بل تنشئ عصابات وقواها الفاشية، لتضرب خصومها، وتستخدم أية عصابات متوافرة لتحقيق أغراضها، إنها تضع القانون لحماية مصالحها، ولا مانع لديها من تجاوز القانون لحماية أهدافها الطبقية.) (إن الدول الفاتحة، ظلت تتغنى بشعارات الديمقراطية، وتدعي أنها تحتل لثُمَّدَّن وترقي، إلا أن تجربة حوالي مائتي عام، أثبتت ما يلي: 1- أن الاحتلال لم يُرق بلداً، ولا مدن قطراً، وأن خروج قوات الاحتلال من هذا القطر أو ذاك، كشف آثار التدمير والنهب وتشويه البنى الذي تركه الغازي المحتل. 2- أن كل تعلق طلائع الشعوب المقهورة بأطروحات الديمقراطية الغربية، لم يؤد إلى قيام نظام ديموقراطي في أي قطر من أقطار العالم التابعة، سواء خلال وجود الاحتلال، أو بعد رحيله.) المرجع: " الديمقراطية: المفاهيم والإشكالات " ، ناجي علوش ، ص 66-67، 75-76 .